ماري أنطوانيت أردنيّا

باسل طلوزي

يُحمد لوزارة المالية الأردنية استعانتها بخبرات المستشارة الاقتصادية، ماري أنطوانيت، المتخصّصة في شؤون الجوع، سبيلا لتقديم أفكارها إلى رئيس الوزراء الفرنسي البسكويت، بديلًا من الخبز الذي لم يكن يقوى على تأمينه جرّاء فقره المدقع.

ولئن كان اقتراح أنطوانيت قد أخفق في القرن السابع عشر، لكونه جاء متأخرًا بعض الشيء، إثر اندلاع مقدّمات الثورة الفرنسية في السابع عشر، من جهة، ولأن البسكويت نفسه لم يكن متوفرًا آنذاك بأسعار في متناول الشعب الهائع، فإن الاقتراح نفسه لقي ترحيبًا من مسؤولي المال والضرائب في الأردن، لكن مع تعديل طفيف، قوامه خفض الضريبة على البسكويت بمقدار 8%. وبهذا سيكون الشعب الأردني قادرًا على ابتياعه وتناوله، وستسقط حينها سائر حججه وأعذاره المتعلقة بغلاء الأسعار، وضيق ذات الحال. الأمر ليس طرفة، وإنْ كان يفوق الطرفة، فالقرار اتخذ قبل أيام، بخفض الضرائب على فئات من السلع الكمالية، بغية «تحريك الأسواق» الجامدة منذ أعوام، وإنعاش الاقتصاد، من دون أن تنسى الحكومة، بالطبع، قرن هذه القرارات بكثير من أدوات الطرب الإعلامي، لإظهار حرصها على دعم المواطن المكبّل بالضرائب والفواتير والقروض، وسوء التخطيط، والمحاصر بتداعيات الجائحة التي رفعت نسب الفقر والبطالة إلى أرقام فادحة الخطورة. لا أحد يعلم كيف يُدار الاقتصاد في الأردن، وعلى أي نظريةٍ يسير، باستثناء نظرية «التخبّط» التي يبدو أنها مبرمجةٌ ومخطط لها لتكون كذلك، فالأردن يكاد يكون البلد الوحيد الذي يعالج الأزمة بالأزمة، فإن ارتفع منسوب الفقر مثلًا، سرعان ما يستحدث «الكينزيّون» الجدد ضريبة جديدة تزيد الأوضاع سوءًا، على غرار ضريبة المبيعات التي جاء توقيتها في ذروة الأزمة التي تلت تعويم الدينار، فعمّقت أزمة الغلاء المستفحل أصلًا. وقبل أقل من بضع سنوات، في عهد حكومة هاني الملقي، فرضت ضرائب خيالية على معظم السلع وأدوات الإنتاج المستوردة، في وقتٍ كان فيه المواطن يختنق حرفيًا، وعندما وقع الأردن معاهدة وادي عربة مع إسرائيل، كان أحد الوعود التي تذرّع بها الموقعون قطف ثمار السلام، وإغداق البلد بالاستثمارات والأموال، بما يشبه أيام الطفرة النفطية، ثم اكتشف المواطن لاحقًا أن وضعه المعيشي قبل «السلام» كان أفضل بكثير بعده، وأن المستفيد الوحيد كان الطرف الإسرائيلي الذي وجد سوقًا جديدة لتصريف بضائعه المكدّسة، وأن ميزان الصادرات كان يميل لصالح «أبناء العمومة» بحكم التطوّر التكنولوجي الذي أفلحت فيه إسرائيل وأخفق فيه العرب. ثم جاءت الخصخصة عنوانًا اقتصاديًا جديدًا نادى به أصحاب القرار في الأردن، انسجامًا مع متطلبات العولمة واتفاقيات التجارة الدولية، من دون معرفة حقيقية بالطرق والوسائل الكفيلة بتجنيب البلد أن يكون يتيمًا على موائد اللئام، فكانت الحصيلة كارثة اقتصادية كبرى، هزّت أركان الدولة، وجعلت من مراجعة هذا النهج ضرورةً ملحّة، وهو ما حدث فعلًا، لكن على خجل، وبلا ضجيج، في حين لم يكلّف مسؤولٌ واحدٌ عناء الاعتذار للشعب عن هذه الخطيئة الفادحة التي فاقمت المديونية، وعمّقت الفقر والبطالة، وأجهزت على معظم الطبقة الوسطى.

ومن مفارقات الوضع المعيشي في الأردن أن العاطل عن العمل ليس الذي لا يعمل فحسب، بل تشمل البطالة كلّ من يعمل بوظيفة واحدة فقط، لأن مردودها المالي لا يؤمّن أساسيات المعيشة الرئيسية، وبات المطلوب من الفرد أن يعمل بوظيفتيْن أو أكثر ليكتفي ذاتيًا، وهو متطلّب بالغ الصعوبة في بلد تتآكل فيه فرص العمل يوميًا.

والآن، يأتي حلّ «ماري أنطوانيت» بشأن البسكويت حلًّا سحريًا جديدًا، برأي السادة في وزارة المالية، فبدل أن يسري تخفيض الضرائب على السلع الأساسية، وعلى المشتقات النفطية، التي لا يعرف حتى فيثاغورس نفسه طريقة تسعيرها الشهري، تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضريبة على سلع هامشية، أجزم أن المواطن شطبها من قائمة حياته أصلًا، كالبسكويت و«الجاتوه» وغيرهما. عمومًا، هو اقتراح يستحقّ البحث والتمحيص، وقد ينتظر الأردنيون «ثمار» تخفيض ضريبة البسكويت، كما انتظروا «ثمار السلام» سابقًا، لكن على من يستعينون بنظرية «ماري أنطوانيت» الاقتصادية أن يدرسوا أيضًا مصير صاحبة النظرية عقب نجاح الثورة الفرنسية.

كازاخستان... أزمة داخلية والحدث دولي

باسل الحاج جاسم

في وقت اتجهت الأنظار نحو أوكرانيا والتوتر بين روسيا والغرب، اندلعت احتجاجات كازاخستان في آسيا الوسطى. وعلى الرغم من أن شرارة اشتعال الاحتجاجات هي ارتفاع أسعار الوقود، مع وجود أسباب تراكمية داخلية أخرى، معيشية اقتصادية وسياسية، إلا أن ارتباطات كازاخستان في علاقاتها الخارجية جعلت الحدث في هذه الجمهورية السوفييتية السابقة دوليا بامتياز. وقد اكتسبت كازاخستان أهميتها لأسواق الطاقة العالمية، كونها أكبر مصدّر للبوتاسيوم، ومن كبار منتجي النفط والغاز، ما أثار المخاوف من تداعيات الاضطرابات التي شهدتها وعدم استقرارها على أسواق الطاقة وأسعارها.

مع انتشار الاحتجاجات ووصولها إلى المائتا، أكبر مدن كازاخستان، طلب رئيس البلاد، قاسم جومارت توكاييف، المساعدة الأمنية من منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا التي التزمت بسهولة بإرسالها قوات. ومؤكّد أن دخول روسيا عسكريا هذا قد أقلق الغرب، لما تمتلكه كازاخستان من موارد (النفط والغاز واليورانيوم) وموقعها المركزي في مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تتفرع إلى إيران وتركيا وروسيا. وحافظت كازاخستان على سياسة التوازن النسبي بين روسيا والصين والولايات المتحدة، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد يختل هذا التوازن فجأة.

من غير الواضح بالضبط ما يأمل الكرملين تحقيقه في كازاخستان، وإذا حاولت روسيا السيطرة على موارد البلاد، فسوف ينتهي بها الأمر في مواجهة مع الصين، لا تستطيع تحملها اليوم. ومع ذلك، بعد سنوات من وقوف الكرملين متفرجًا ومشاهدة غزو الولايات المتحدة والصين كازاخستان اقتصاديًا، بات اليوم على تلك الدول أن تراقب كيف ساعد الجنود الروس في حراسة شيفرون وإكسون موبايل وشركات نفط أوروبية حقولا ومنشآت في جميع أنحاء كازاخستان. لذا، آخر ما يريدونه هو صراع أعمق هناك. وما آثار المخاوف أيضًا في الاحتجاجات أن تتردد أصداء عدم الاستقرار في أكبر الجمهوريات الإسلامية السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى وأكثرها ثراءً بالموارد في جميع تلك الدول، بينما تشعر طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان أيضًا بتهديد، من أفغانستان المجاورة التي تحكمها حركة طالبان. وقد قال الرئيس الروسي، بوتين، مرارًا، إن أمن آسيا الوسطى أمر حيوي لبلاده، وقد نشر قوات روسية لتأمين حدود طاجيكستان الضعيفة مع أفغانستان. وتاريخيًا، كانت موسكو قلقة بشأن أمن الحدود الجنوبية والغربية لروسيا تقريبًا على قدم المساواة.

نجحت سلطات كازاخستان، مبدئيًا، باستعادة الهدوء في البلاد، بعد دخول قوات حفظ السلام من منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والتي ينظر على أنها حلف ناتو على الطريقة الروسية. وتلا ذلك سرعة إعلان نجاح مهمة تلك القوات، وبدء انسحاب وحدة حفظ السلام من الجمهورية بعد أيام من وصولها. وفي حال تمكّنت السلطات من إجراء الإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي تعهد بها الرئيس توكاييف، بعد إقالة الحكومة وتجميد قرار رفع أسعار الوقود، تماشيًا مع مطالب الاحتجاجات، فسيكون أمام كازاخستان مساران في علاقاتها مع روسيا.

الأول، إيجابي: في حالة العودة السريعة إلى الاستقرار في غضون ثلاثة إلى أربعة أشهر، ستدخل العلاقات بين نور سلطان وموسكو مرحلة تكامل أعمق، في التطبيع مع نظام الأسد إلى ورقة يستثمرها الأخير، وتجد الخارجية الأردنية نفسها مضطرّة إلى القيام بدور شركة علاقات عامة لتبييض أفعال الأسد ومحو جرائمه وتقديمه بصورة جديدة في سورية، بذريعة أن الهدف خدمة عملية السلام السورية؟! فسؤال الصفدي عمّا إذا كانت هناك عملية سلام حقيقية في سورية يتضمن اتهامات واضحة لجهات غير النظام السوري بعدم الجدّية، وهو ما يتناسب مع السردية الروسية، بعدم واقعية المعارضة ولا جدّية واشنطن.

الخشية أيضًا من أن تتحوّل قضية الاستعجال في التطبيع مع نظام الأسد إلى قضية إستقطابية بين الدول العربية التي ما زال كثير منها يرفض فكرة التطبيع من أساسها، ما دامت الأمور لم تتغيّر، ومن شأن ذلك أخذ الأزمة السورية إلى مكان آخر، خصوصا وأن الدول المؤيدة للتطبيع تفعل ذلك تحت شعارات كبيرة، من نوع مصلحة الشعب السوري والمصلحة القومية، لكن المؤكّد أن سبب رفع هذه الشعارات إدراك أصحابها صعوبة ابتلاع الرأي العام التطبيع مع نظام الأسد ما لم يتم تغليفه بقضايا كبرى.

(كاتب فلسطيني)

> يستعجل الأردن التطبيع مع الأسد باي ثمن، وفوجئ بخطوط حمر أميركية

في «واقعية» السياسة الأردنية تجاه الأسد

غازي دحمان

قال وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، إن بلاده تحاول التأكّد من أن عملية سياسية جادّة ستتوصل إلى إنهاء الأزمة السورية. ويطرح هذا الكلام السؤال عن أبعاده ومراميه الحقيقية، والذي يكشف عن وجود إشكالية جغرافية بارزة خلفه، فقد كان مفروضًا إطلاق هذا التصريح من موسكو وليس من واشنطن كما فعل الصفدي، على اعتبار أن روسيا باتت المتحكّم الرئيس بمخرجات العملية السياسية السورية، كما بترتيب أجندات التفاوض وشروط الحل. ولكن يبدو أن هذه الإشكالية قد تكون موجودة لدى المتلقي، وخصوصا إذا كان متوّرطًا بالتآمر بالمقتلة السورية بدرجة تبعده عن قراءة حسابات الدول ومصالحها، واعتقاده أن «المنطق يقتضي أن تدفعه إلى عدم اتهام موسكو بإغلاق الأفق السياسي للحل، على اعتبار أن ذلك لم يعد مفيداً، ولا يوصل إلى أي نتيجة، في حين أن الواقعية تتطلب مطالبة الدول الأخرى تخفيض سقف مطالبها، حتى تصبح العملية السياسية على مقاس الروس والإيرانيين ونظام الأسد؟

لافتٌ أن الصفدي بدا حديثه مع الإعلام الأميركي بكلام رجل دولة، خال من العواطف والبروباغندا، بقوله إن «الأردن كأي دولة تخدم مصالحها وتتعامل مع هذا الملف بما يحمي المصالح الوطنية الأردنية»، وهذا حق للأردن لا يمكن لأي عاقل إنكاره. وربما كان الموقف الأردني أقل انتقاداً من جانب معارضي التطبيع مع الأسد، نظراً إلى ظروفه الاقتصادية والأمنية واستضافته أعداداً من اللاجئين الشاكلة، وبا ليت الحكومة الأردنية تعي هذا الأمر، فلا داعي لإلباسه ثوبا أكبر منه. ولكن الإشكالية في المقاربات الجديدة التي تدعو عمّان إلى التعامل بها مع نظام الأسد، وقد حددتها في « اللاورقة»، أو المبادرة الخاصة بحل الأزمة السورية، والتي تقوم على مبدأ «خطوة خطوة»، تنطوي، من حيث الشكل، على توازن بين تخفيف العقوبات على النظام السوري ومقدار استجابته للحل السلمي وتطبيق مندرجات قرار مجلس الأمن 2254، وهذه بالمناسبة امور غير تفاوضية، مثل إعادة اللاجئين والإفراج عن المعتقلين وخروج الميليشيات الإيرانية. ولكن يظهر أن صانع السياسة الأردنية ينسى، في التطبيق العملي، المبادئ الواردة في «اللاورقة»، ويتعامل مع الملف من منطلق اللهم إني بلّغتُ فاشهد. واضحٌ أن الأردن يستعجل التطبيع مع الأسد بأي ثمن، وسبب زيارة الصفدي وتصريحاته في واشنطن القيود التي ما زالت تفرضها الإدارة الأميركية على حركة التطبيع في سورية، بذريعة أن الهدف خدمة عملية السلام السورية؟! فسؤال الصفدي عمّا إذا كانت هناك عملية سلام حقيقية في سورية يتضمن اتهامات واضحة لجهات غير النظام السوري بعدم الجدّية، وهو ما يتناسب مع السردية الروسية، بعدم واقعية المعارضة ولا جدّية واشنطن.

> يستعجل الأردن التطبيع مع الأسد باي ثمن، وفوجئ بخطوط حمر أميركية

كاريكاتير سعد المهندي

اتحاد الشغل التونسي... حسابات وتنازلات

سمير حمدي

ربما كان من أهم خصوصيات المشهد السياسي والاجتماعي التونسي حضور منظمة نقابية قوية تستأثر منذ عقود بتمثيلية الشرائح العمالية ومونفلي القطاع العام. وعلى الرغم من مرور 76 سنة على تأسيسها، ظلت مواقف منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل تتراوح بين تنتجهها القيادة النقابية الحالية. وبعد لقاء الأمين العام لاتحاد الشغل نور الدين الطبوبي ورئيس الجمهورية قيس سعيّد، أخيرا، كان واضحا أن القيادة النقابية الحالية تسير نحو الخضوع للإملاءات المفروضة إطلاقاً هذا التصريح من موسكو وليس من واشنطن كما فعل الصفدي، على اعتبار أن روسيا باتت المتحكّم الرئيس بمخرجات العملية السياسية السورية، كما بترتيب أجندات التفاوض وشروط الحل. ولكن يبدو أن هذه الإشكالية قد تكون موجودة لدى المتلقي، وخصوصا إذا كان متوّرطًا بالتآمر بالمقتلة السورية بدرجة تبعده عن قراءة حسابات الدول ومصالحها، واعتقاده أن «المنطق يقتضي أن تدفعه إلى عدم اتهام موسكو بإغلاق الأفق السياسي للحل، على اعتبار أن ذلك لم يعد مفيداً، ولا يوصل إلى أي نتيجة، في حين أن الواقعية تتطلب مطالبة الدول الأخرى تخفيض سقف مطالبها، حتى تصبح العملية السياسية على مقاس الروس والإيرانيين ونظام الأسد؟

لافتٌ أن الصفدي بدا حديثه مع الإعلام الأميركي بكلام رجل دولة، خال من العواطف والبروباغندا، بقوله إن «الأردن كأي دولة تخدم مصالحها وتتعامل مع هذا الملف بما يحمي المصالح الوطنية الأردنية»، وهذا حق للأردن لا يمكن لأي عاقل إنكاره. وربما كان الموقف الأردني أقل انتقاداً من جانب معارضي التطبيع مع الأسد، نظراً إلى ظروفه الاقتصادية والأمنية واستضافته أعداداً من اللاجئين الشاكلة، وبا ليت الحكومة الأردنية تعي هذا الأمر، فلا داعي لإلباسه ثوبا أكبر منه. ولكن الإشكالية في المقاربات الجديدة التي تدعو عمّان إلى التعامل بها مع نظام الأسد، وقد حددتها في « اللاورقة»، أو المبادرة الخاصة بحل الأزمة السورية، والتي تقوم على مبدأ «خطوة خطوة»، تنطوي، من حيث الشكل، على توازن بين تخفيف العقوبات على النظام السوري ومقدار استجابته للحل السلمي وتطبيق مندرجات قرار مجلس الأمن 2254، وهذه بالمناسبة امور غير تفاوضية، مثل إعادة اللاجئين والإفراج عن المعتقلين وخروج الميليشيات الإيرانية. ولكن يظهر أن صانع السياسة الأردنية ينسى، في التطبيق العملي، المبادئ الواردة في «اللاورقة»، ويتعامل مع الملف من منطلق اللهم إني بلّغتُ فاشهد. واضحٌ أن الأردن يستعجل التطبيع مع الأسد بأي ثمن، وسبب زيارة الصفدي وتصريحاته في واشنطن القيود التي ما زالت تفرضها الإدارة الأميركية على حركة التطبيع في سورية، بذريعة أن الهدف خدمة عملية السلام السورية؟! فسؤال الصفدي عمّا إذا كانت هناك عملية سلام حقيقية في سورية يتضمن اتهامات واضحة لجهات غير النظام السوري بعدم الجدّية، وهو ما يتناسب مع السردية الروسية، بعدم واقعية المعارضة ولا جدّية واشنطن.

الخشية أيضًا من أن تتحوّل قضية الاستعجال في التطبيع مع نظام الأسد إلى قضية إستقطابية بين الدول العربية التي ما زال كثير منها يرفض فكرة التطبيع من أساسها، ما دامت الأمور لم تتغيّر، ومن شأن ذلك أخذ الأزمة السورية إلى مكان آخر، خصوصا وأن الدول المؤيدة للتطبيع تفعل ذلك تحت شعارات كبيرة، من نوع مصلحة الشعب السوري والمصلحة القومية، لكن المؤكّد أن سبب رفع هذه الشعارات إدراك أصحابها صعوبة ابتلاع الرأي العام التطبيع مع نظام الأسد ما لم يتم تغليفه بقضايا كبرى.

(كاتب فلسطيني)

من ينشغل بالقمة العربية المقبلة؟

محمود الريماوي

تُبدي الجزائر حماسة ملحوظة لعقد دورة جديدة للقمة العربية على أراضيها، وكان مقررا موعدها أواخر مارس/ آذار المقبل قبل أن يعلن مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية، حسام زكي، من الجزائر نفسها، إرجاء القمة إلى موعد لم يحدّده. ويأتي ذلك الحماس في سياق سياسة تعزيز الانفتاح الدبلوماسي التي تنتهجها الجزائر، مع العمل على تجديد مكانتها في العالم العربي وفي العالم. وفي هذا الإطار، جاءت الجولة العربية لوزير الخارجية رمطان لعمارة التي شملت السعودية والإمارات ومصر وقطر حتى كتابة هذه السطور. وذلك «بغية بناء أرضية مشتركة بشأن أجندة القمة والسعي إلى إنجاحها على صعيد التوصيات والمخرجات، والحرص على ضمان تمثيل رفيع المستوى فيها»، حسب ما أوردته وسائل إعلام جزائرية.

ومقابل هذه الحماسة لعقد القمة، لا يجد المرء صعوبة في ملاحظة أن هناك فتورًا عربيا عاما، حيال هذا الاستحقاق السنوي، لأسباب عديدة، في مقدمها أن نسبة كبيرة من الدول العربية لم تعد تتحمّس للعمل ضمن أطر جماعية، وأنها تفضل تحديد خياراتها وشقّ طريقها وبناء علاقاتها وفقًا لما ترتئيه من أولوياتها ومصالحها. ولعل هذا الأمر ليس جديدا، فلطالما عملت الأنظمة السياسية وفق مصالحها أولاً، مع التزام لفظي بقرارات القمم وميثاق جامعة الدول العربية، لكن الحال ازداد وضوحا وانكشافاً في العقد الأخير. وهو ما انعكس على بهوت شديد في مكانة الجامعة وفي أنشطتها. ويتصل بذلك أن دولا عربية لا ترغب في أن تكون خياراتها وسياساتها موضع نقاش، ناهيك أن تكون موضع اعتراض من أطراف «شقيقة» في محفل عام، وليس بعيدا عن عيون مراسلي وسائل الإعلام وآذانهم، ويعزّز من هذا أن تصنيف الدول والأنظمة بين دول «كبيرة» أو مركزية ودول غير ذلك، هذا التصنيف الضمني، والذي كان مرعياً في الماضي، لم يعد معمولاً به، إذ طرأت عليه تغييرات وتبدّلات، ولكن من دون أن تسود قناعة بديلة بأن الدول والأنظمة متساوية في الأهمية والمكانة، بصرف النظر عن الحجوم والأوزان السياسية والجيوسياسية والاقتصادية. يضاف إلى هذا الاضطراب الداخلي الذي يعصف بأحوال عدة دول عربية، مثل السودان وليبيا واليمن، وحيث لا تملك هذه الدول ما تقدّمه لغيرها، وهي عاجزة عن تقديم الأمن والأمل لشعوبها وبلدانها، فضلا عن أحوال خانقة تُطبق على دول أخرى، مثل سورية وتونس ولبنان والعراق، وحيث تتعرّض شعوب هذه البلدان إلى أزمات ضاغطة ومتراكبة، ويصعب تقديم العون لها إذا كانت هناك إرادة لتقديم هذا العون، إذ تعمل الأطراف النافذة والمتنفذة في هذه الدول على قصر الدعم عليها.

وسوى ذلك، يصعب الإقرار بأن العالم العربي ما زال واحدا أو شبه موحّد، إذ تتعدّد الخيارات السياسية وبناء العلاقات والتحالفات مع العالم الخارجي إلى درجة التضارب، خلافا لما كان عليه الوضع، حتى نهاية الألفية السابقة، حين كان هناك حد أدنى من الالتقاء والالتزام، على الرغم من اختلاف السياسات وطبيعة الأنظمة السياسية، إذ كان الخروج عن الإجماع آنذاك إما محدودا، أو يتم بطريقة متكتمة ووراء ستار من التعتيم الكثيف، مع محاولة التوفيق (أو التلفيق) بين سياسات فعلية والتزامات عامة معلنة. وقد تغير الأمر الآن، ولم تعد قرارات القمم مع ميثاق الجامعة مرجعاً يتم الاحتكام إليه والتذكير به، كما لم يعد له محلّ في الأدبيات السياسية الرسمية إلا في ما ندر و«بحكم العادة». وإلى درجة بات يتعذّر معها تحديد ما هي القضايا العربية محل الإجماع، أو التي يتم التوافق على الخوض بشأنها مع الأطراف الخارجية، وكانت تسمى، من قبل وعن حق، القضايا العربية العادلة. وقد تم التخلي تدريجيا عن هذه القناعات، ولصلحة لغة متعالية تدعي الانتساب إلى العصر، وتزعم، بين سطور خطابها، أن ليس للعرب قضايا قومية أو إقليمية أو جماعية خاصة بهم، إذ إن قضايا العالم، على غرار مكافحة الإرهاب والتنمية الذكية وتوطين التكنولوجيا واعتماد الطاقة النظيفة هي قضاياهم دون غيرها!

وعلى هذا، فإن نسبة معتبرة من أعضاء محفل القمة هم أول من يضيق بهذه المناسبة، ويتفلت منها، ويبدي التردّد بشأن المشاركة بها، وبلجأ إلى إرجاء إبداء الموافقة إلى آخر أمد ممكن، وإذا شارك فعلى أدنى مستوى تمثيلي. دع عنك الشعوب التي انفضّت عن هذا السامر، بعد أن استنفد أغراضه، وبات هيكلا خاويا إلا من كلام مكرور، لا يُلزم أصحابه بشيء بصرف النظر عن التواقيع على القرارات، فقد بات الحاكمون والمحكومون على التقاء وقناعة متبادلة بأنها ليست أكثر من مناسبة إعلامية تقتضيها البروتوكولات، وتُمليها العادات الموروثة في التقاء عدد من القادة العرب، دفعاً لما كان يسمّى «العمل العربي المشترك».

ويُحسن البلد المضيف صنعا لو أنه يتخفّف من الحماسة الشديدة لعقد القمة على أراضيه، وذلك حتى لا ينعكس إخفاق هذا الحدث (لو انعقد)، أو خروجه بنتائج باهتة روتينية وضعيفة، على البلد المضيف، والذي يبدو مستعدّا للانفتاح على الجميع وفي سائر الاتجاهات، ما عدا الجار الأقرب، وهو المغرب، حيث جرى قطع العلاقات مع الرباط، وقبل أن تقوم الأخيرة بعلاقة وثيقة ومتشعبة مع تل أبيب. ويصعب تصور عدم انعكاس القطيعة مع المغرب على أجواء القمة ومداولاتها ونتائجها. وإذ يُحسب للجزائر ويُقدّر سعيها إلى الإعلاء مجدّدا من شأن مكانة قضية فلسطين عربيا، وتجديد الالتزام بنصرتها، وإلى درجة تسمية القمة المقبلة «قمة فلسطين»، وتسبيق ذلك بتقديم دعم مالي بـ 300 مليون دولار للسلطة الفلسطينية، علاوة على دعوة الفصائل إلى العاصمة الجزائرية، في مسعى جديد إلى ردم خلافاتها المعيبة. إذ يحسب ذلك للبلد المضيف ويُثمّن، فالراجح أن قمة تُعقد ليوم وبعض يوم لن تفلح، على الرغم من حسن النيات في تغيير واقع رسمي عربي، يتنكّر لقراراته على مدى أزيد من سبعة عقود، وحتى لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بهذه القضية، التي ما زالت تحتل مكانها في وجدان الشعوب، على الرغم من الانشغال بقضايا حياتية حارقة.

ويبقى في هذا المجال الإشارة إلى أن عودة سورية إلى جامعة الدول العربية تتطلب قرارات تلغي قرارات سابقة بتجميد عضويتها، وقد أبدى البلد المضيف حماسة مبكرة ومسبقة لهذا الشأن، وقبل صدور قرارات تجُبّ ما سبق، علما أن الشعب السوري، على أرضه وفي المنافي الاضطرارية، والذي يلاقي الأهوال يستحق الالتفات والإصغاء إليه.

(كاتب من الأردن)

القمة العربية اللاأليف في العاصمة التونسية، 31/ 3/ 2019 (فرانس برس)

ألمانيا: صناعة «الوحش» الروسي

بيار عقيقي

تقف أوكرانيا أمام منعطفٍ حسّاس، مفترض أن يقرّر مصيرها عقوداً طويلة. كل ما يجري في هذه الأيام يسبق إعصاراً ما على وشك الهبوب. والاصطفافات لا بدّ منها. لا مكان للرمادية خلال الأيام المقبلة. إما أن تكون مع أوكرانيا أو مع روسيا. البريطانيون ينقلون ذخائر بالجملة إلى كييف، أبرزها منظومة «أن آل إيه دبليو» المحمولة على الكتف، والقادرة على مواجهة الدبابات الروسية. تؤدّي لندن هنا دور واشنطن في كابول في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، حين مرّر الأميركيون صواريخ ستينغر للمجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفييتي، وضمنهم أنصار أسامة بن لادن. غيّرت تلك الصواريخ مجرى المعارك، وصولاً إلى تقهقر السوفييت، وعودتهم إلى بلادهم. ليس من الضرورة أن يتكرّر الأمر نفسه في أوكرانيا، ولكنه قد يتكرر أيضاً. الأميركيون ليسوا حاسمين، وافقوا على إرسال أسلحة إلى كييف، لكنهم قرّروا عدم التورّط عسكرياً، مع التلويح بفرض عقوبات قاسية على روسيا، على الرغم من الجلبة التي أحدثها تصريح الرئيس جو بايدن، مساء الأربعاء الماضي، بأن فرض العقوبات على روسيا مرتبط بمدى توغلها في الأراضي الأوكرانية. بمعنى آخر: إنْ توغّلتم متراً فستكون عقوبتكم أقل مما لو توغّلتم كيلومتراً.

وسط كل هذا تقف ألمانيا في مكان آخر. لا تهدد بتوقيف «نورد ستريم 2»، الغاز الروسي الذي يموّن البلاد، خصوصاً حوض منطقة الرور الصناعية. وترفض بيع أسلحة، ولو دفاعية، إلى أوكرانيا. ولم تتمكّن، على الرغم من نفوذ أنجيلا ميركل سابقاً، من فرض اتفاقي «مينسك 1» و«مينسك 2» في عامي 2014 و2015 على أطراف القتال في الشرق الأوكراني. ومع سماع قرع طبول الحرب، يجلس الألمان على الضفة الأخرى من النهر، وكأن لا شيء يحصل بين البحر الأسود وأعلى البلطيق، حتى لو كانت وزيرة خارجيتهم، أنالينا بيربوك، تجول بين كييف وموسكو وبروكسل. تريد برلين الإيحاء، بقدرتها على ممارسة دور وسطي، لكنها لن تنجح في ذلك. كونها محكومة بالغاز الروسي من جهة، وبالتاريخ الحديث من جهة أخرى، من حقّ ألمانيا التصرّف بما تراه مناسباً لوجودها حماية لشخصيتها الاقتصادية .الاجتماعية التي صنعتها في العقود الماضية، غير أن إثبات حضورها قوة وسطية فاعلة في يستلزم حراكاً دون المستوى، خصوصاً أن ميركل اعتادت، في أوقات كثيرة، أن تتواصل مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، من دون مقدمات. وهو ما سهّل خلافاتٍ عديدة سابقاً. التاريخ أكبر من مجرّد محطة ميدانية. ألمانيا صنعت هذا «الوحش» الروسي الرابض في الشرق، صنعته أفكار كارل ماركس في ثورةٍ بلشفيةٍ عاصفة، نقلت روسيا القيصرية المتقهقرة إلى اتحاد سوفييتي متوثب في حينه. أطعم أدولف هتلر هذا «الوحش» في حصار لينينغراد (سانت بطرسبرغ حالياً) وملحمة ستالينغراد (فولغوغراد حالياً) في الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945). ولم تسقط ألمانيا النازية سوى حين قرّر التلاميذ التمرّد والزحف إلى برلين في 1945. حتى أنه بعد تفكّك السوفييت في 1991، وعبور الوريثة روسيا تسعينيات مرعبة، كان لا بدّ من عودة ما لرأس هرم صلب، ولم يكن هناك أفضل من الجاسوس فلاديمير بوتين، المصنوع من أرحام ألمانيا الشرقية. صحيحٌ أن الأفكار مورورثات وتمازج أفكار سابقة مبنية على البيئة التي ننتمي إليها، مع كل عناصرها المناخية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية، إلا أن التأثير الألماني على السوفييت، ثم الروس، تجاوز أي تأثير مماثل لشعب على شعب آخر، ما لم يكن مُستعاراً منه. السلوك الروسي حالياً يشبه سلوكاً ألمانياً تقليدياً، مفعماً بالعنجهية والعنفوان. لا بالعقلية الحجرية المتصلّبة التي ميّزت الروس تاريخياً. بوتين يبدو ألمانياً أكثر منه روسياً، عكس ما كان عليه جوزف ستالين وفلاديمير لينين. وحين تطأ قدم أول جندي روسي أرض أوكرانيا قريباً ستدرك ألمانيا أي «وحشٍ» صنعت.

عام بايدن عربياً

معن البياري

أمّا وأن التحدّي الصيني، والطموحات الروسية، والعودة إلى اتفاق نووي مع إيران، هي أولى مشاغل السياسة الخارجية الأميركية في ولاية الرئيس جو بايدن الراهنة، فإن أمراً كهذا يُفترض أن لا يعني انعدام فاعليةٍ أميركية، أو غياب أي «دالّة» للإدارة الديمقراطية في البيت الأبيض في غير ملفٍّ مما مالَ في غير منطقة، فالحديث إنما يتعلّق بالدولة العظمى، الإمبريالية في توصيفٍ ما زال صالحا، وترى أمنها القومي ومصالحها موصولَيْن، بكيفيةٍ أو بأخرى، بكل مجريات العالم ومستجدّاته، وإنْ نسبيا هنا وهناك. ولَمّا اختار الرئيس بايدن مسألة الديمقراطية ومواجهة الدكتاتوريات والنظر في أوضاع حقوق الإنسان من ركائز السياسة الخارجية لإدارته، فإن من راقب أداء هذه الإدارة بشأن أحوال المنطقة العربية لا يقع على ما يمكن الاعتداد به على صعيد البناء على هذه الركائز المدّعاة، فضلا عن أنه سيرى أن آمالا متواضعة مرّت على خواطر عرب كثيرين أن تعمل بايدن على إنجاز منظورٍ يُنهي، ما أمكن، أوضاعا شاذّة من انتهاكات لحقوق الإنسان، في الحياة أوّلا، وفي الأمن والأمان تاليا. ولأن بايدن صهيوني غير يهودي، على ما قال مرّة، ولأن الانحياز إلى إسرائيل والدفاع عنها هما من أوتار راسخةٍ في السياسة الأميركية الخارجية (والداخلية أيضا)، فإن الذي تابع أداء الإدارة سيُشيع بصره عن إسناد الأخيرة، في مايو/ أيار الماضي، عدوان جيش الاحتلال على قطاع غزة، واعتداء حكومة نفتالي بينت وياير لبيد على فلسطينيي القدس. وسيرى، في الوقت نفسه، أنها (الإدارة) أعادت الالتزام الأميركي المالي في تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). لعل الحرب المستمرّة منذ سبع سنوات في اليمن كانت الشأن الذي استأثر بقسط أوفر في الأمال التي جرى انتظار أن تجتهد إدارة بايدن في سبيل تحقيقها، بتحرير هذا البلد من نكبة الاقتتال الأهلي المربوط بما هو إقليمي وإنقاذ ناسه من البؤس الذي يتضاعف يوما بعد يوم، غير أن خيبة تلك الأمال لم تكن وحدَها ما عوين في الضفة الأخرى من النهر، وكأن لا شيء يحصل بين البحر الأسود وأعلى البلطيق، حتى لو كانت وزيرة خارجيتهم، أنالينا بيربوك، تجول بين كييف وموسكو وبروكسل. تريد برلين الإيحاء، بقدرتها على ممارسة دور وسطي، لكنها لن تنجح في ذلك. كونها محكومة بالغاز الروسي من جهة، وبالتاريخ الحديث من جهة أخرى، من حقّ ألمانيا التصرّف بما تراه مناسباً لوجودها حماية لشخصيتها الاقتصادية .الاجتماعية التي صنعتها في العقود الماضية، غير أن إثبات حضورها قوة وسطية فاعلة في يستلزم حراكاً دون المستوى، خصوصاً أن ميركل اعتادت، في أوقات كثيرة، أن تتواصل مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، من دون مقدمات. وهو ما سهّل خلافاتٍ عديدة سابقاً. التاريخ أكبر من مجرّد محطة ميدانية. ألمانيا صنعت هذا «الوحش» الروسي الرابض في الشرق، صنعته أفكار كارل ماركس في ثورةٍ بلشفيةٍ عاصفة، نقلت روسيا القيصرية المتقهقرة إلى اتحاد سوفييتي متوثب في حينه. أطعم أدولف هتلر هذا «الوحش» في حصار لينينغراد (سانت بطرسبرغ حالياً) وملحمة ستالينغراد (فولغوغراد حالياً) في الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945). ولم تسقط ألمانيا النازية سوى حين قرّر التلاميذ التمرّد والزحف إلى برلين في 1945. حتى أنه بعد تفكّك السوفييت في 1991، وعبور الوريثة روسيا تسعينيات مرعبة، كان لا بدّ من عودة ما لرأس هرم صلب، ولم يكن هناك أفضل من الجاسوس فلاديمير بوتين، المصنوع من أرحام ألمانيا الشرقية. صحيحٌ أن الأفكار مورورثات وتمازج أفكار سابقة مبنية على البيئة التي ننتمي إليها، مع كل عناصرها المناخية والاقتصادية والاجتماعية والدين

هل تحول «الناتو» عقبةً في طريق السلام؟

حسن نافعة

تسبّبت أوروبا الغربية في اندلاع حربين عالميتين في النصف الأول من القرن العشرين . راح ضحيتهما أكثر من مائة مليون نسمة، بخلاف الجرحى والأسرى والمفقودين، فالحرب الأولى، والتي تواصلت أربع سنوات متتالية (1914-1918)، أدت إلى مقتل ما يقرب من 25 مليون شخص، عشرة ملايين منهم عسكريون. أما الثانية، واستمرت ست سنوات (1939-1945)، فقد راح ضحيتها ما يقرب من 80 مليون شخص، بينهم 50 مليون مدني، وجرى خلالها استخدام السلاح النووي، حين ألقت الولايات المتحدة، من دون أي ضرورة عسكرية، قنبلتين نوويتين على مدينتين يابانيتين، هيروشيما يوم 6 أغسطس/ آب وناغازاكي يوم 9 أغسطس/ آب عام 1945، راح ضحيتهما معا حوالي ثلاثمائة وخمسين ألف شخص.

أمام حجم الخراب الناجم عن الكارثتين، اقتنع قادة العالم بأن إنقاذ البشرية من ويلات الحروب بات مرهونا بقدرة النظام العالمي على إحداث نقلةٍ نوعيةٍ في مسار العلاقات الدولية، تنهي حالة السيولة المستندة إلى سباق التسلح وتوازن القوى، وتبني مفهوم جديد يتعامل مع أمن المجتمع الدولي باعتباره كلا لا يتجزأ تقع عليه مسؤولية ردع أي اعتداء يقع على أي جزء فيه، وهو مفهوم «الأمن الجماعي». واستنادا إلى هذه القناعة، تم تأسيس «عصبة الأمم»، في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وحين فشلت العصبة في الحيلولة دون اندلاع حرب عالمية ثانية، لم يتزعزع الإيمان في مفهوم «الأمن الجماعي»، وإنما بدا العالم أكثر تصميما على إقامة منظمة دولية بديلة، أكثر فاعلية وقدرة على تحقيقه، وهي الأمم المتحدة التي تأسست عام 1945، وما تزال قائمة. ويحتوي الميثاق المنشئ لهذه المنظمة التي تحولت عبر مسيرتها الطويلة إلى مؤسسة عالمية، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، على نظام متكامل للأمن الجماعي، يقوم على: أ - مجموعة مبادئ وقواعد عامة على الدول الأعضاء الالتزام بها. ب - جهاز مسؤول عن تحقيق السلم والأمن الدوليين، هو مجلس الأمن، يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة جدا، تمكّنه ليس فقط من فرض عقوبات قاسية ضد كل من يتسبّب في الإخلال بالسلم والأمن الدوليين، وإنما أيضا من استخدام القوة المسلحة ضده. ج - لجنة تضم رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، تسمّى «لجنة أركان الحرب»، تعمل كجهاز استشاري لمساعدة المجلس على الإدارة الميدانية للعمليات العسكرية التي تفرضها الحاجة. د – وحدات عسكرية تلتزم الدول الأعضاء بتجهيزها داخل جيوشها الوطنية، توضع تحت تصرّف مجلس الأمن للاستخدام عند الضرورة (المادتان 43 و45 من الميثاق) .. إلخ، غير أن تشغيل هذا النظام توقف على شرط اساسي، تحقق الإجماع بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو ما لم يحدُث، بسبب انقسام التحالف المنتصر في الحرب العالمية الثانية، والذي قامت الأمم المتحدة على أكتافه، إلى معسكرين متصارعين، اندلعت بينهما حرب باردة استمرت ما يزيد على أربعة عقود.

وكان تأسيس الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1949 بمثابة إعلان رسمي بفقدان هذه الدولة العظمى الثقة في نظام الأمن الجماعي الذي تديره الأمم المتحدة، ولحاجة المعسكر الغربي الذي تقوده إلى نظام أمني خاص به، ما دفع المعسكر الشرقي المنافس إلى سلوك النهج نفسه، والشروع في تأسيس حلف وارسو عام 1955. وهكذا ظهر إلى جانب نظام الأمن الجماعي «العالمي» نظامان فرعيان موازيان، يختصّ كل منهما بمنطقة نفوذ خاصة به، يسعى أحدهما إلى مد نطاق حمايته إلى الدول المنخرطة في المعسكر الغربي، ويجسّده حلف الناتو، ويسعى الآخر إلى مد نطاق حمايته إلى الدول المنخرطة في المعسكر الشرقي، ويجسّده حلف وارسو.

يختلف «نظام مناطق النفوذ» اختلافا بيّنا عن «نظام الأمن الجماعي»، وربما يشكّل نظاما بديلا أو نقيضا له، فالأخير، كما سبقت الإشارة، يتعامل مع المجتمع الدولي ككل، باعتباره نسقا أمنيا واحدا غير قابل للتجزئة، ومن ثم تقع على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، متضامنة، مسؤولية رد أو ردع أي اعتداء يقع على أي جزءٍ فيه. أما نظام مناطق النفوذ فيتعامل مع المجتمع الدولي باعتباره أنساقا أو كتلا متباينة، يحق لكل منها تنظيم شؤونها الأمنية وفقا لما تتطلبه مصالحها الخاصة المشتركة، ما يعني سلخ كل كتلة على حدة، ووضعها تحت الهيمنة المنفردة للدولة العظمى التي تقودها، أي سلخ دول الكتلة الغربية ووضعها تحت الحماية المنفردة للولايات المتحدة، وسلخ دول الكتلة الشرقية ووضعها تحت الحماية المنفردة للاتحاد السوفييتي، الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة شل قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع الأزمات التي تندلع في منطقة النفوذ التابعة لأي من هاتين الكتلتين، وكذلك في الأزمات التي تكون فيها إحدى القوتين العظميين طرفا مباشرا فيها، وهذا هو ما حدث، فقد أصاب الشلل شبه التام نظام الأمن الجماعي، ولم يكن في مقدور الأمم المتحدة أن تتدخل في الأزمات التي اندلعت في المجر (1956) وفي تشيكوسلوفاكيا (1968) وفي الأزمات التي تواصلت سنوات طويلة، وتسببت فيها الحرب الأميركية على فييتنام أو الحرب السوفييتيه على أفغانستان ... إلخ.

حين انتهت الحرب الباردة، بانهيار حائط برلين أولا عام 1989، ثم بانهيار الاتحاد السوفييتي نفسه عام 1991، اختفى حلف وارسو وجرى حله بالفعل. وقتها، تصوّر كثيرون أنه لم يعد لحلف شمال الأطلسي ما يبرّره، وأنه سيحل نفسه آجلا أو عاجلا، ثم راحوا يطالبون بنظام عالمي جديد تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الرئيسي من خلال تفعيل نظام الأمن الجماعي الذي تسبّبت الحرب الباردة في تجميده، الأمر الذي استدعى إدخال إصلاحات جوهرية على الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة، خصوصا ما يتعلق منها بتوسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن وبطريقة اتخاذ القرار فيه، غير أن تحقيق هدف طموح كهذا تطلب تخلي الجميع عن أحلام الهيمنة المنفردة، والتفكير في مصالح البشرية ككل، وهو ما لم يكن متاحا للأسف، فقد تصوّرت الولايات المتحدة أن سقوط المعسكر الاشتراكي المعادي لها يعني انفساح الطريق أمامها للهيمنة المنفردة على العالم، ومن ثم شرعت على الفور في اتخاذ كل الإجراءات التي تمكّنها من إحكام قيادتها المعسكر الغربي وبسط سيطرتها على النظام الرأسمالي. وبدلا من حل حلف الناتو، راحت تتوسع في عضويته

> لن يتمتع أي حديث عن إصلاح الأمم المتحدة بأي مصداقية إلا إذا اقترن باستعداد الدول الغربية عموما، والولايات المتحدة بصفة خاصة، لحل حلف الناتو

لتشمل ليس فقط الدول التي كانت أعضاء في حلف وارسو، وإنما أيضا التي كان يتشكّل منها الاتحاد السوفييتي نفسه، ففي عام 1999 ضم «الناتو»: بولندا والمجر وجمهورية التشيك. وفي 2004 ضم: بلغاريا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا. وفي 2009 ضم ألبانيا وكرواتيا، ثم الجبل الأسود في 2017. وبدلا من الشروع في إحياء نظام الأمن الجماعي، بالعمل على تفعيل المواد التي جمدتها الحرب الباردة في ميثاق الأمم المتحدة، خصوصا المواد 43 و45 و47، بدأت الولايات المتحدة تفكّر في توسيع نطاق صلاحيات حلف الناتو، وفي استخدامه ذراعا عسكرية بدلا من مجلس الأمن ولجنة أركان حربه المصابة بالشلل. وفي هذا السياق، تدخل «الناتو» في أزمات كوسوفو وأفغانستان وليبيا وغيرها، متخليا بذلك عن طبيعته حلفا دفاعيا يستمد شرعيته من المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

كان الهدف من توسيع نطاق العضوية في حلف شمال الأطلسي، المعلن والمضمر على السواء، محاصرة روسيا الاتحادية، والحيلولة دون تمكّنها من استعادة النفوذ الذي كان للاتحاد السوفييتي من قبل، وهو هدف لم يكن بمقدور روسيا أن تتحدّاه، خصوصا خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين والحقبة الأولى من القرن الواحد والعشرين التي انكبت فيها على إعادة بناء هياكلها ومؤسساتها الداخلية المحطمة. ولأن الولايات المتحدة راحت تتمادى في غيها إلى درجة إقدامها على نشر منظومات صواريخ باليستية في الدول المتاخمة لروسيا، فما إن بدأت هذه الأخيرة تستعيد قوتها حتى راحت بتحدّي الولايات المتحدة وتعمل على عرقلة خطط حلف الناتو التوسعية، ومن ثم رأت في انضمام جورجيا وأوكرانيا إليه خطا أحمر لن تقبل بتجاوزه. وكانت البداية المواجهة في جورجيا عام 2008، ثم في أوكرانيا عام 2014، حيث تمكّنت روسيا من ضم شبه جزيرة القرم، وها هي الأزمة تتجدّد في أوكرانيا بعد قرار روسيا التدخل عسكريا لمساندة نظامها الحاكم ضد ما اعتبرته مؤامرة غربية لتدبير ثورة ملونة جديدة فيها!

كان قيام الأحلاف العسكرية، في نهاية الأربعينات ومنتصف الخمسينات من القرن الماضي، قد أثار، في حينه، جدلا قانونيا عميقا بشأن مدى مشروعيته، انتهى إلى أنها لا تعدّ من قبيل المنظمات الإقليمية التي تسري عليها أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وأنها أقرب ما تكون إلى الترتيبات الدفاعية الجماعية التي يجيزها نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، غير أن إقدام حلف وارسو على حل نفسه، من ناحية، ومد حلف الناتو نطاق صلاحياته، من ناحية أخرى، لتشمل أمورا يصعب اعتبارها من قبيل الترتيبات المتعلقة بحق الدفاع الشرعي عن النفس، جعل من حلف الناتو في الواقع ليس فقط منظمة غير شرعية، من منظور ميثاق الأمم المتحدة، ولكن أيضا، وعلى وجه الخصوص، عقبة كأداء أمام تفعيل نظام أمن جماعي عالمي كانت الحرب الباردة قد جمّدته، وبالتالي أصبح عقبة كأداء تعترض طريق تحقيق السلم والأمن الدوليين. لن يتمتع أي حديث عن إصلاح الأمم المتحدة بأي مصداقية إلا إذا اقترن باستعداد الدول الغربية عموما، والولايات المتحدة بصفة خاصة، لحل حلف الناتو.

(أكاديمي مصري)

رَوْتَنَة الثورة والسياسة مقابل بيان تأميم سورية

مضر رياض الدبس

الرَوْتَنة جعل الأشياء روتينية (Routinisation)، العمل المُمنهج لتحويل الأفعال الحية والرشيقة إلى أفعالٍ روتينية اعتيادية تتم بصورة متكررة من دون تغيير وتفكير، مثل القسم الأكبر من البيانات والاجتماعات والندوات والحوارات والنقاشات التي تحيط بنا هذه الأيام من كل اتجاه، ومثل معظم الأفعال السياسية والتصريحات والتحرّكات والزيارات التي تخصّ المسألة السورية، والتي صارت تبدو كأنها عمل روتيني يتكرّر، وخزانُ كلماتٍ وأفكارٍ يُعاد تدويرها باستمرار. ولا ينطبقُ ذلك على مستوى خطابي المعارضة والنظام فحسب، لكن أيضًا على مستوى خطاب المبعوث الأممي ومسار الوهم الذي يقوم بتيسيره، هو وكل الذين يشاركونه. تصل بنا هذه المقاربة إلى أسئلة مهمة وغير اعتيادية عن الذي حوّل الفعل السياسي السوري إلى روتينٍ لا يتقدّم، وعن الذي له مصلحة بذلك، وعن الطرائق المتاحة لإيقاف هذا الابتذال والمُضي في الحل النهائي. وقبل البدء بالإجابة عن أي من هذه الأسئلة، لا بد من تثبيت صرخةٍ أخلاقيةٍ، يقولها لسان حال السوري العادي في وجه هؤلاء جميعًا: ليست الثورة فعلًا روتينيًا، بل هي، منذ ولادتها، مشروعٌ مضادٌ للروتين وللسكون، وموتنا وآلامنا وجوعنا ونضالاتنا وأحلامنا وبكاء أطفالنا وحسرات آبائنا ليست روتينيًا، ولا يمكن الاستمرار في روتنة المأساة أكثر.

هذه الصرخة الأخلاقية موجهةٌ إلى المعارضة السورية الرسمية بالدرجة الأولى، ليس لأنها وقعت في فخّ روتنة حياتنا السياسية، ومن ثم مأساتنا، فحسب، بل لأنها نظريًا الوحيدة في المعادلة السياسية الرسمية المفترض أن يعني لها إيقاف هذه المأساة شيئًا ما. ومع أن تصرّفها غير المسؤول، وأفعالها غير المدروسة، وطريقة تكرارها الأشياء بالصورة ذاتها، لا توحي إلا بأنها جزءٌ غير قابلٍ للإصلاح من منظومة الروتنة هذه، إلا أن لها دورًا يمكن أن تلعبه في دعم السوري العادي، إذا احتكمت إلى البعد الأخلاقي في هذه اللحظة المفصلية من التاريخ، وحلّت نفسها في صورتها الحالية، وساعدت في بناء هيئة تحرير وطنية، يدير دفتها قائد الثورة وصاحبها ومفجرها: السوري العادي غير المؤدلج الذي أخفق النظام في الاستحواذ على منهجية تفكيره، في حين نجح في الاستحواذ على منهجية تفكير المعارضة الرسمية (نفصّل في الآتي). قد يبدو هذا الكلام وهمًا، أو تفكيرًا رغبويًا، ولكنّه يبقى، على أي حال، كلامًا منطقيًا. بهذا المعنى، كان مقترح بيان تأميم سورية (المنشور في «العربي الجديد» في 2021/11/22) فعلًا مضادًا لروتنة السياسة في سورية، وبقدر ما كان له صدى جيد، وبقدر ما تفاعل معه كثيرُ السوريين إيجابًا، بقدر ما كان عليه مواجهة الروتين والروتنة، ومواجهة تحويله هو نفسه إلى صورةٍ من صور الروتين أيضًا، عبر أخذه إلى أحد المسارات الروتينية المألوفة، تمهيدًا لوضعه في السياق الدارج. وعلى ذلك، نثبت مجموعةً أساسية من النقاط:

الأولى، مفادها بأن جوهر مقترح بيان تأميم سورية يتناقض مع الاعتيادي الموجود، ويلتقي مع الثورة. يعني ذلك أنه في الجوهر يطرح ثلاثة أنواعٍ من التغييرات: في نوعية علاقتنا بأنفسنا، في نوعية علاقتنا بالحقيقة، في نوعية علاقة كل منا بالآخر. الأمر الذي يحيل، بمجمله، على رحابة حكاية الثورة السورية التعدّدية والمنفتحة التي تتغير باستمرار، مقابل سرديات المعارضة الأيديولوجية وسرديات النظام التافهة. يطرح جوهر البيان، وما سبقه من مقاربات مهدت له، (منشورة في سلسلة مقالات قبله في «العربي الجديد» أيضًا) أن الثورة في العمق هي تعبيرُ السوري العادي الجميل عن نفاد صبره إزاء السرديات الجامدة والخالدة التي كانت عنوان الحياة ومركز التفكير في سورية، وأن الثورة، بهذا المعنى، هي أزمة السرديات الجامدة والخالدة وأزمة المسلمات والحقائق النهائية والأيديولوجيات السائدة التي لم تعد تسمح للفرد السوري أن يحجز له مكانًا لائقًا في التاريخ المعاصر.

وتفيد النقطة الثانية بأن بيان تأميم سورية يقيم وزنًا كبيرًا للزمن في مسارات الوعي والتفكير والفهم، ويضعه بوصفه من عوامل التحليل السوري الاجتماعية والسياسية. وعلى ذلك، ينهل مقترح البيان أفكاره من واقع فكر جديد ينتمي إلى ما بعد 2011، ويرى أن كل وعي سوري لا يقيم وزنًا للزمن ليس إلا وعيًا زائفًا، ويشترك في امتلاك هذا الوعي الزائف النظام والمعارضة معًا، مع التأكيد على الفرق الأخلاقي بين الاثنين، فلا شيء مثل انحطاط النظام السوري أخلاقيًا. والمقارنة على المستوى الأخلاقي غير ممكنة دائمًا، حتى مع وجود ملاحظات أخلاقية كثيرة على المعارضة.

والنقطة الثالثة تحيل على منطقية أن يشترك النظام والمعارضة في رفض مقاربة تأميم سورية بموجب مقترح البيان، يرفضها النظام من منطلق الحفاظ على أحد أكثر ثوابت تفكيره وسلوكه رسوخًا، وهو ثابت دعم الرداءة والحرص على استمرارها. وينبع رفض المعارضة من حرص الرديء على استمرار وجوده. وهذا يعني أيضًا حرص النظام على استمرار وجود المعارضة الحالية كما هي من دون تغيير. وهذه المفارقة حقيقية ومنطقية، يمكن أن يصل إليها أي تفكيرٍ هادئ؛ فالنظام يعشق ميوعة هذه المعارضة، ومن ثم يحرص على وجودها، مثل عشقه سردية المقاومة وحرصه على حضورها، لأنه يبني عليهما شرعيةً من النوع الشعبوي، ويستثمر كليهما بوصفهما من أهم مسوّغات الضغط على حاضنته، وابتزازها، وسرقة مقدّراتها، وسرقة حياة أبنائها، وما إلى ذلك مثل تسويغ سلوكيات الـ «تعفيش» والنهب والسلب والتضييق والتجويع، التي يراها ضرورةً لاستمراره ولتمويل أجهزته وداعميه، مثل إيران وروسيا.

نعود إلى السؤال: من الذي رَوْتَنَ الحياة السياسية السورية، ومن له مصلحة في ذلك، وكيف نجح، وكيف يستمر في النجاح في ذلك، وكيف تنتهي هذه المهزلة؟ يبدو أن ثلاثية النظام، والعقل المُسفْيَت (من الاتحاد السوفيتي، وفق مصطلح ياسين الحافظ)، والدين الذي تحول إلى أيديولوجيا، قد مهّدت لـ «روتنة» المنهج الأيديولوجي في مفهوم المعارضة في سورية منذ سبعينيات القرن الماضي. ويبدو أن هذه الروتنة مكّنت النظام لاحقًا من الاستحواذ على منهجية تفكير المعارضة التي صارت تفكّر بأدواتٍ أيديولوجية فحسب، وبصورةٍ إيمانيةٍ أحادية. والذي حدث في 2011، في أحد

> ليست الثورة فعلًا روتينيًا، بل هي، منذ ولادتها، مشروعٌ مضادٌ للروتين وللسكون

أهم معانيه، ثورة على طريقة التفكير هذه، وتقديم طريقة تفكير واقعية تعدّدية لا تستند إلى حقائق نهائية، بل إلى الابتكار وصناعة الجديد المُلائم للزمان، والذي يخدم الإنسان السوري ويضعه في مركز التفكير ولا يقبل أن يستعلي عليه أحد، أيًا كان، ولكن السخرية الفاحشة أن هذه الذهنية الحديثة لم تحضر على المستوى السياسي بعد الثورة. ولم يكن ممكنًا أن ينجح النظام في روتنة السياسة في سورية، لو أنه لم يراكم على نجاح سابق في روتنة طرائق التفكير الأيديولوجية والإيمانية في المعرفة السورية المشتركة، عبر جعل الأيديولوجيات أمرًا اعتياديًا وروتينيًا، ومن مسلّمات التفكير في السياسة (مثل أيديولوجيا القومية العربية والأيديولوجيات المتحولة من الدين الإسلامي والأيديولوجيات اليسارية والاشتراكية وإلى ما هنالك)، يعني ذلك أن روتنة الأيديولوجيا مهّدت لروتنة الرداءة في مفهوم المعارضة. ولنتأمل، ولو قليلًا، في كارثية أن تصبح الرداءة أمرًا روتينيًا واعتياديًا في تمثيل ثورة عظيمة مثل الثورة السورية، ومادّة أساسية في صناعة خطاب الخلاص لبشرٍ تموت وتتشرّد وتتألم وتجوع.

واليوم، ندعو المعارضة، بودٍ ومحبّة، إلى التفكير في المآلات الكارثية لاستمرار هذه الروتنة، وندعو أعضاءها إلى الحوار الصامت مع ذواتهم لنقاش فكرةٍ مهمةٍ، مفادها بأنهم لا يزالون يعيشون في ذاك الزمان ولم يعبروا إلى ما بعد 2011 على مستوى الذهنية وطريقة التفكير، وأنهم ضحايا روتنة السياسة، وأنهم يساهمون في مساعدة السفاح على جعل الثورة مجرد روتينٍ مُمل غير منتج لأن هذه هي استراتيجيته الناجحة لدرء خسارته الأكيدة لو أتيح للثورة التعبير عن ذاتها. هي دعوة المعارضة بودٍ ومحبة إلى إتاحة الفرصة للثورة لتتمثل ذاتها، وللمجتمع السوري ليتمثل ذاته، وللكفّ عن ادّعاء أي نوع من الوصاية عليه. وهي دعوة إلى الاستفادة من دعم الدول التي تتعاطف مع السوريين وتدعم قضيتهم الأخلاقية، واستثمار هذا الدعم في تنصيب السوري العادي على رأس ثورته، بدلًا من استثماره في الابتذال المستمر والروتنة، وربما يكون المؤتمر المُقرر انعقاده في الدوحة في الشهر المقبل (فبراير/ شباط) فرصةً لهذا الحوار الصامت مع الذات، وإن كان ذلك على غير العادة.

أخيرًا، ظل أن نقول من متابعة التفاعلات والرسائل بشأن مقترح بيان تأميم سورية إن سوريين عاديين كثيرين رأوا في بيان تأميم سورية تعبيرًا عما يدور في أذهانهم، وتعبيرًا عما يدور في وجدانهم. وعليه، أراد كثيرُ السوريين العاديين المضي أبعد في هذا المشروع، وهذه إرادة نبيلة وضرورية، ولكن ربما من المفيد التفكير في أن الأمر قد يحتاج قبل ذلك إلى بناء قاعدةٍ وطنية واسعة من السوريين العاديين الذين لا يدّعون النخبوية. ولذلك نجدّد الدعوة إلى الحوار في البيان على أوسع نطاق مُمكن، ونقاش أفكاره وتصويبها، وصولًا إلى بلورة صيغةٍ تنتمي إلى هذه النقاش العمومي، وتعبر عن تطلعاته؛ فالمشاريع العمومية الوطنية لا يبلورها إلا الفضاء العمومي الوطني. وهذه الدعوة، بطبيعة الحال، تتضمّن أيضًا الدعوة إلى تذليل الصعوبات التي تحيل على نقص الوسائل والأدوات المتاحة أمام السوري العادي، للعمل السياسي مقارنةً بـ «السوري النخبوي» المشغول بصرف الوقت والجهد والمال في اجتماعات روتينية صارت مُملة ومبتذلة تكرّر نفسها في كل حين.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads